

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون المالي بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع في بون بتاريخ ٨/٩/١٩٨٩
والخطابات المتبادلة الموقعة في القاهرة بتاريخ ٣/١/١٩٩٠ والخاصة
بالشروط المالية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور

قرر :

(مادة وحيلة)

ووفق على اتفاق التعاون المالي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية
ألمانيا الاتحادية الموقع في بون بتاريخ ٨/٩/١٩٨٩ والخطابات المتبادلة الموقعة
في القاهرة بتاريخ ٣/١/١٩٩٠ والخاصة بالشروط المالية ، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شوال سنة ١٤١٠ (٢١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٣ ذى القعدة

سنة ١٤١٠ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٠

اتفاقية

بين

حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

بشأن

التعاون المالي

أن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

انطلاقاً من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية
ألمانيا الاتحادية .

ورغبة في توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية بالتعاون المالي المبني على
روح التكاتف والمساواة .

وإدراكاً بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل الأساس لهذه الاتفاقية .
وعزماً على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجمهورية مصر العربية
وبالإشارة إلى محضر المفاوضات المؤرخ في ١٩٨٩/٩/٨

اتفقتا على ما يلي :

(المادة الأولى)

تمكن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية
أو جهات أخرى مستلمة يتم اختيارها بالاتفاق بين الحكومتين من الحصول من
مؤسسة قروض التنمية في فرانكفورت / ماين على قروض لتسويل المشروعات
المشار إليها في المادة ٢ كما تمكنها من الحصول على المساهمات المالية الضرورية
لإجراءات التحضير وللإجراءات المرافقة لتنفيذ ودعم المشروعات بمبلغ لا يتجاوز
مجموعة ٢١٠ ملايين (مائتين وعشرة ملايين) مارك ألماني .

(المادة الثانية)

١ - تستخدم القروض والمساهمات المالية لتمويل المشروعات التالية على أن تظهر الدراسة جدوى تنمية هذه المشروعات :

(أ) إعادة تأهيل شركة مصر للصناعات الكيماوية .

(ب) إعادة تأهيل خط سكة حديد البحرية المرحلة الثانية .

(ج) قطع غيار للقاطرات .

(د) صيانة الخط الدائم للسكة الحديد .

(هـ) إنتاج الأعلاف غير التقليدية .

(و) برنامج قطاع صناعة ٢ ، لمؤسسات القطاع الخاص (تمويل اضافى) .

(ز) إعادة تأهيل محطات توليد القوى الكهربائية (تمويل اضافى) .

(ح) مساعدة فنية لمشروع مياه الشرب بكفر الشيخ (تمويل اضافى) .

٢ - يمكن أن تستبدل بالمشروعات المشار إليها فى الفقرة (١) أعلاه مشروعات أخرى اذا ما تم الاتفاق على ذلك بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية .

يتم السحب من القروض والمساهمات المالية الواردة فى الفقرة (١) أعلاه بشرط الوفاء فى المواعيد المحددة بالتزامات الناتجة عن البروتوكول المؤرخ فى ١٩٧٣/٢/٨ والاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨ وعن هذه الاتفاقية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية .

(المادة الثالثة)

١ - استخدام المبلغ المشار اليه فى المادة ١ من هذه الاتفاقية وأحكام وشروط اناحته بما فى ذلك الرسوم المناسبة وتكاليف التمويل الأخرى وفقا للأعراف المصرفية والتي يتفق عليها بين مؤسسة قروض التنمية وبين البنك المركزى

المصري بصفته ممثلاً لحكومة جمهورية مصر العربية وكذلك الاجراءات الواجب اتباعها لترسية العطاءات ستحكمها نصوص اتفاقات تبرم بين مستلمي القروض والمساهمات المالية ومؤسسة قروض التنمية وتخضع للقوانين واللوائح المطبقة في جمهورية ألمانيا الاتحادية بدون اضافة أية تكاليف مالية أخرى على عاتق مستلمي القروض والمساهمات المالية تجاوز تكاليف التمويل المشار اليها بعاليه .

٢ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية - طالما انها ليست الطرف المقترض - لمؤسسة قروض التنمية سداد كل المدفوعات الناجمة عن التزامات المقترضين بالمارك الألماني على أساس الاتفاقيات التي تبرم طبقاً للفقرة (١) أعلاه .

(المادة الرابعة)

لا تتحمل مؤسسة قروض التنمية أية ضرائب أو أية رسوم عامة أخرى تفرض في جمهورية مصر العربية وتتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاقيات المشار اليها في المادة ٣ أعلاه .

(المادة الخامسة)

تمنح حكومة جمهورية مصر العربية المسافرين والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البرى والبحرى والجوى لنقل الأشخاص والبضائع الناجم عن منح القروض والمساهمات المالية ولا تتخذ أية اجراءات من شأنها أن تستثنى أو تعوق الاشتراك المتكافئ لمؤسسات النقل التي يوجد مركز عملها في المجال الألماني لنفاذ هذه الاتفاقية كما تمنح عند اللزوم التصاريح الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه . يحكم مساعمة خطوط النقل البحرى في عمليات النقل البحرى الاتفاقات المبرمة بين خطوط النقل البحرى لجمهورية مصر العربية ولجمهورية ألمانيا الاتحادية .

(المادة السادسة)

تعلق حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أهمية خاصة على منح الامكانيات الاقتصادية لولاية برنين الأفضلية فيما يخص التوريدات والخدمات الناجمة عن منح هذه القروض والمساهمات المالية .

(المادة السابعة)

١ - يتم استبدال مشروع « تنظيم الأسرة المرحلة ٢ » (الفقرة ١ من المادة ١ حرف د من الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٤ بين الحكومتين بششان التعاون المالى) ومشروع « قطاع الكهرباء - دراسة بشأن ترشيح استخدامات الطاقة فى الصناعة التى تسهلك طاقة عالية » (الفقرة ١ من المادة ١ حرف د من الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢ بين الحكومتين بشأن التعاون المالى) ومشروع « نظام تأمين مياه الشرب العجيزة » (الفقرة ٢ من المادة ٢ حرف و من الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٨٧/٨/٧ بين الحكومتين بشأن التعاون المالى والفقرة ١ من المادة ٢ حرف د من الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥ بين الحكومتين بشأن التعاون المالى) ومشروع « تشجيع الاستثمارات فى القطاع الخاص من قبل بنوك التجارة والتسمية » (الفقرة ١ من المادة ٢ حرف ب من الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥ بين الحكومتين بشأن التعاون المالى) ومشروع « اعادة تأهيل محطة توليد القوى الكهربائية أسوان » ومشروع « انتاج الأعلاف غير التقليدية » ومشروع « قطع غيار للقطارات » المشار إليهما فى الفقرة ١ من المادة ٢ حرف هـ و ج من هذه الاتفاقية على أن تظهر الدراسة جدوى التنمية.

٢ - يتم استخدام المبالغ المتبقية من مشروع « قطع غيار مضخات الري والصرف فى نطاق برنامج المساعدات السبعية » (الفقرة ١ من المادة ١ حرف ب من الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٩ بين الحكومنين بشأن التعاون المالى) لتمويل مشروع « قطع غيار للقطارات » المشار اليه فى الفقرة ١ من المادة ٢ حرف ج من هذه الاتفاقية .

٣ - تطبق على هذه المشروعات أحكام هذه الاتفاقية .

(المادة الثامنة)

تسرى هذه الاتفاقية أيضا على ولاية برلين ما لم تصدر حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية اعلانا مخالفا لذلك الى حكومة جمهورية مصر العربية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

(المادة التاسعة)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم الذي تبلغ فيه حكومة جمهورية مصر العربية حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن المتطلبات الدستورية الضرورية لنفاذ هذه الاتفاقية قد تحققت من قبل جمهورية مصر العربية .

وإثباتا لما تقدم وقع المندوبان الموقعان فيما يلي بموجب السلطة المخولة لهما على هذه الاتفاقية .

بتاريخ ١٩٨٩/٩/٨

عبررت في بون

من نسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وتكون النصوص الثلاثة معتمدة ، وفي حالة التباين في تفسير النصين العربي والألماني يعتمد النص الإنجليزي .

عن حكومة

عن حكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

جمهورية مصر العربية

امضاء

امضاء

القاهرة في ٣ يناير ١٩٩٠

صاحب السعادة / السيد الدكتور حسن محمد حسن سليم

وكيل أول وزارة التعاون الدولي -

بالإشارة إلى المادة ٣ فقرة (١) من الاتفاقية الموقعة في ٨ سبتمبر ١٩٨٩ بين حكومتينا حول التعاون المالي ، يشرفني أن أؤكد لكم ما يلي :

ان شروط القرض الواردة في المادة المذكورة أعلاه ستطابق تلك الشروط التي تطبقها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ الأول من يناير ١٩٨٩ عند منح قروض في اطار التعاون المالي مع البلدان التي يقل فيها دخل الفرد السنوي عن ٩٤٠ دولار أمريكي (تقديرات عام ١٩٨٦) . هذه الشروط تنص على فائدة قدرها ٧.٥ بالمائة سنويا ، لمدة ٤٠ عاما بما في ذلك ١٠ سنوات سماح ، وتتضمن المصاريف المناسبة وغيرها من تكاليف التمويل وفقا للعرف، المصرفي المعمول به والمتفق عليه بين البنك المركزي المصري ومؤسسة قروض التنمية .

وأكون شاكرا يا صاحب السعادة أن تؤكدوا لي موافقة حكومتكم على الشروط الواردة بعاليه .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول اسمي آيات احترامى

دكتور / مارتر الزاسر

سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية

القاهرة في ٣ يناير ١٩٩٠

صاحب السعادة / دكتور مارتن الزاسر

سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية

القاهرة

يشرفني أن أؤكد لكم استلامى لرسالتكم المؤرخة في هذا اليوم ونصها
كما يلي :

بالإشارة الى المادة ٣ فقرة (١) من الاتفاقية الموقعة في ٨ سبتمبر ١٩٨٩
بين حكومتينا حول التعاون المالي ، يشرفني أن أؤكد لكم ما يلي :

ان شروط القرض الواردة في المادة المذكورة اعلاه ستطابق تلك الشروط
التي تطبقها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ الأول من يناير ١٩٨٩ عند منح
قروض في اطار التعاون المالي مع البلدان التي يقل فيها دخل الفرد السنوي
عن ٩٤٠ دولار أمريكي (تقديرات عام ١٩٨٧) . هذه الشروط تنص على فائدة
قدرها ٧٥ بالمائة سنويا ، لمدة ٥٠ عاما بما في ذلك ١٠ سنوات سماح ، وتتضمن
المصاريف المناسبة وغيرها من تكاليف التمويل وفقا للعرف المصرفي المعمول به
والمنفق عليه بين البنك المركزي المصري ومؤسسة قروض التنمية .

وأكون شاكرا يا صاحب السعادة أن تؤكدوا لي موافقة حكومتكم على
الشروط الواردة بعاليه .

ويشرفني أن أبلغكم موافقة حكومة جمهورية مصر العربية على الشروط
الواردة بعالية .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول اسمي آيات احترامي ؟

دكتور / حسن محمد حسن سليم

وكيل أول وزارة التعاون الدولي

القاهرة في ٣ يناير ١٩٩٠

صاحب السعادة / دكتور حسن محمد حسن سليم

وكيل أول وزارة التعاون الدولي

بالإشارة الى الفقرة (١) من المادة الثانية من الاتفاقية الموقعة في ١٩٨٩/٩/٨ بين حكومتينا حول التعاون المالي يشرفنى أن أقترح عليكم مايلى:

لاستكمال تمويل المشروعات الواردة تحت البنود (ب) ، (ز) من الفقرة (١) المذكورة أعلاه ، وكذا المشروع الوارد تحت البند (١) من المادة السابعة (إعادة تأهيل محطة توليد القوى الكهربية أسوان «١») فى إطار ترتيبات تمويل مختلط ، يتم بشكل مبدئى تخصيص تسهيلات ائتمانية مضمونة بقيمة اجمالية تصل الى ٧٠ مليون مارك ألماني ، شريطة أن يتمشى ذلك مع نوائح مؤسسة قروض التنمية KfW ومؤسسة «هرمس» وكذلك وفقا للقواعد الاجرائية المذكورة فى الفقرة رقم ٢ - ١ من محضر المفاوضات المؤرخ فى ٨ سبتمبر ١٩٨٩

وتخضع هذه التسهيلات الائتمانية للشروط التالية :

الاستحقاق : ٥ الى ١٠ أعوام تبعا للمعايير المحددة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمتعلقة بائتمانات التصدير .

بدء السداد : ستة أشهر من التوريد (منتصف فترة التوريد) أو ستة أشهر بعد أن يكون المشروع جاهزا للتشغيل .

سعر الفائدة : يتواءم سعر الفائدة مع أسعار السوق السائدة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وقت السحب ، على أن لا يتجاوز ١١٪ سنويا .

المصاريف المناسبة والتكاليف الأخرى للتمويل : وفقا للعرف المصرفي المعمول

به والمتفق عليه بين البنك

المركزي المصري ومؤسسة

قروض التنمية •

أرجو يا صاحب السعادة أن تؤكدوا لي موافقة حكومتكم على الاقتراح

السوارد أعلاه •

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول اسمي آيات احترامى ؟

دكتسور / مارتن أنزاسر

سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية

القاهرة في ٣ يناير ١٩٩٠

صاحب السعادة / دكتور مارتن الزاسر

سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية

القاهرة

يشرفني أن أؤكد لكم استلامى لرسالتكم المؤرخة في هذا اليوم ونصها
كما يلي :

بالإشارة الى الفقرة (١) من المادة الثانية من الاتفاقية الموقعة في
١٩٨٩/٩/٨ بين حكومتينا حول التعاون المالى يشرفنى أن أقترح عليكم مايلى:

لاستكمال تمويل المشروعات الواردة تحت البنود (ب) ، (ز) من الفقرة
(١) المذكورة أعلاه ، وكذا المشروع الوارد تحت البند (١) من المادة السابعة
(إعادة تأهيل محطة توليد القوى الكهربائية أسوان «١») فى اطار ترتيبات
تمويل مختلط ، يتم بشكل مبدئى تخصيص تسهيلات ائتمانية مضمونة بقيمة
اجمالية تصل الى ٧ مليون مارك ألمانى ، شريطة أن يتمشى ذلك مع لوائح
مؤسسة قروض التنمية KFW ومؤسسة «هرمس» وكذلك وفقا للقواعد الاجرائية
المذكورة فى الفقرة رقم ٢ - ١ من محضر المفاوضات المؤرخ فى ٨ سبتمبر ١٩٨٩

وتخضع هذه التسهيلات الائتمانية للشروط التالية :

الاستحقاق : ٥ الى ١٠ أعوام تبعا للمعايير المحددة من قبل منظمة التعاون
والتنمية الاقتصادية والمتعلقة بائتمانات التصدير *

بدء السداد : سنة أشهر من التوريد (منتصف فترة التوريد) أو ستة أشهر
بعد أن يكون المشروع جاهزا للتشغيل *

سعر الفائدة : يتوائم سعر الفائدة مع أسعار السوق السائدة فى جمهورية
ألمانيا الاتحادية وقت السحب ، على أن لا يتجاوز ١١٪ سنويا *

المصارف المناسبة والتكاليف الأخرى للتمويل : وفقا للعرف المصرفي المعمور

به والمتفق عليه بين البنك

المركزي المصري ومؤسسة

قروض تنمية •

أرجو يا صاحب السعادة أن تؤكدوا لي موافقة حكومتكم على الاقتراح

الوارد أعلاه •

أتشرف، بأن أبلغكم موافقة حكومة جمهورية مصر العربية على هذا

الاقتراح •

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول اسمي آيات احترامى •

دكتور / حسن محمد حسن سليم

وكيل أول وزارة التعاون الدولي

وزارة الخارجية

قرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ بالموافقة على اتفاق التعاون المالي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع في بون بتاريخ ١٩٨٩/٩/٨ والخطابات المتبادلة الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٣ والخاصة بالشروط المالية *

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٧ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون المالي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع في بون بتاريخ ١٩٨٩/٩/٨ والخطابات المتبادلة الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٣ والخاصة بالشروط المالية *

ويعمل به اعتبارا من يوم ١٩٩٠/٦/٢٠

صدر بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد